واقع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وأثره في صادراتها المصنعة للمدة 1985-2015

م.م مدركة ذنون يحيى
كلية الطب / جامعة الموصل

The reality of foreign direct investment in developing countries and its impact on their manufactured exports For the period 1985-2015

Assis. Lec. Mudrika Thanon YAHYA
Faculty of Medicine/University of Mosul

تاريخ استلام البحث 2018/11/29 تاريخ قبول النشر 2019/2/19

المستلخص:

تهدف شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق فرص أفضل للاستثمار في البلدان النامية ذوات الموارد المالية المحدودة وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قيم صادراتها المصنعة وبمعدلات نمو متسارعة على قاعدة التوسع في الطاقات الإنتاجية المعتمدة على التنامي في وتائر الاستثمار الأجنبي المنتج لهذا النوع من الصادرات، ومن هذا الشأن اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في رفع معدل نمو الصادرات المصنعة في البلدان النامية، لذا فقد تم اختيار عدد من هذه البلدان شملت كلٌ من مصر، المغرب، تونس، الأردن، وتركيا، واندونيسيا، وماليزيا والباكستان، وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تفسير الظاهرة قيد الدرس، وفي هذه الدراسة تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها:

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها زيادة قيم الصادرات المصنعة في بلدان عينة الدراسة.

أما عن أهم التوصيات فهي:

- اعتماد سياسات اقتصادية رشيدة على صعيد الاقتصاد الكلي يعمل على جذب أكبر قدر ممكن من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، صادرات مصنعة، بلدان نامية.

Abstract:

Foreign direct investment companies aim to achieve better investment opportunities in developing countries with limited financial resources and in such a way as to increase the value of their manufactured exports and rapid growth rates on the basis of expanding productive capacities based on the growth in the rate of foreign investment produced for this type of exports. Our study was based on the hypothesis that foreign direct investment contributes to raising the growth rate of manufactured exports in developing countries. A number of these countries were selected, including Egypt, Morocco, Tunisia, Jordan, Turkey, Indonesia, Malaysia and Pakistan, And it was based on time series data in the interpretation of the phenomenon under study, and in this study was reached a number of conclusions, the most important of which:

-Foreign direct investment (FDI) is one of the most important means by which the value of manufactured exports is increased in the sample countries.

The main recommendations are:

-Adopting rational macroeconomic policies that attract as many foreign direct investment companies as possible to the sample countries.

Keywords: FDI, manufactured exports, developing countries.

المقدمة:

اهتم الفكر الاقتصادي منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي في دراسة العوامل المؤثرة في معدل تراكم رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو في الصادرات المصنعة في البلدان النامية وتقدير مدى كفاية المدخرات المحلية لتحقيق هذا الهدف، ومنذ تلك المدة توصل الاقتصاديون إلى نتيجة مفادها إلى موضوع رفع معدل نمو الصادرات المصنعة في البلدان النامية يكمن في نقص رؤوس الأموال المحلية بسبب نقص الادخارات فيها لذا فإن أغلب هذه البلدان استعانت برأس المال الأجنبي كونه يسهم في زيادة حجم الاستثمار في قطاع الصادرات المصنعة والدخل الناتج عنها، لأن هذا النوع من الاستثمار أكثر أنواع الاموال الأجنبية إثارة للجدل والاهتمام وذلك لتعدد مصادره وأشكاله وأثاره في الدول المضيفة فضلاً عن كونه أحد الأدوات الرئيسة لاقتياد الصادرات المصنعة نحو النمو المتسارع عن طريق الشركات متعددة الجنسية التي تعاظم دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدفق هذا النوع من الصادرات إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن ارتباطها بالتجارة الخارجية ضمن آليات التوازنات الدولية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وانتعاش أسواق البلدان النامية، وقد برز الاهتمام بالشركات المذكورة عقب التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية وذلك تطلب من هذه البلدان مراجعة جدية لسياساتها الاقتصادية والمالية في مختلف القطاعات ولاسيما في قطاع الصادرات المصنعة لأن الظروف السابقة أثرت بشكل كبير في اقتصادات هذه البلدان. ولأن قطاع الصادرات المصنعة في البلدان النامية قد تعرض إلى عدد من المشكلات بسبب اخطاء السياسات السابقة فضلاً عن العديد من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون تطويره.

مشكلة البحث:

تعد الصادرات المصنعة وسيلة أساس تتخلص بوساطتها البلدان النامية من تخلفها وما ينطوي عليه من خصائص، وقد دلت وقائع التطور الاقتصادي على ان الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع واعتمادها كمصدراً رئيساً للدخل القومي والاستثمار وما يحصل عليه البلد من عملات صعبة إنما يؤدي إلى اخضاع اقتصادات هذه البلدان لقوى التأثير الخارجي إذ أن اقتصادات البلدان النامية وحيدة الجانب فهي إما مصدره للنفط الخام أو للمواد الأولية مما يجعلها عرضة لنقص كبير في توريد العملات الأجنبية، فضلاً عن النقص

الكبير في تلبية حاجة الطلب المحلي على السلع المصنعة، وفي هذا الشأن اثبتت التجارب التاريخية في البلدان النامية والمتقدمة بأن الاهتمام الكبير من قبلها قد انصب في جذب مزيد من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف توظيفها في قطاع إنتاج الصادرات المصنعة نظراً للأهمية القصوى لهذه الشركات في تعزيز موقع هذه الصادرات في هيكل الصادرات الاجمالية بهدف تمويل برامج التنمية وخططها وعدم الاعتماد على مصدر واحد للعملات وان كان الرافد الوحيد في توفير العملات الصعبة ولعدد كبير من البلدان النامية بخلاف الصادرات المصنعة التي لم تسهم في تغطية برامج التنمية الا بنسبة ضئيلة وعلى امتداد المدة الماضية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة لها ودورها في زيادة قيم صادراتها المصنعة، وفي هذا الشأن أكد عدد من الاقتصاديين على دور هذا النوع من الاستثمار في فتح مجالات واسعة للإنتاج المصنع وخفض تكاليفه، فيما أكد اقتصاديون آخرون على أن هذا النوع من الاستثمار يسهم في تحقيق فوائض مالية في موازين مدفوعات البلدان النامية من خلال دوره في زيادة قيم صادراتها المصنعة والتي عادةً ما تستخدم في تحقيق تنميتها الاقتصادية، فضلاً عن دوره في زيادة استيرادات هذه البلدان من السلع الرأسمالية التي تعد ذات أهمية كبيرة في زيادة قيم الصادرات المصنعة على اعتبار أن هذا النوع من الاستثمار يسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الإدارية والمهارات الفنية التي ينعكس أثرها في زيادة صادرات البلد المضيف من السلع المصنعة.

هدف البحث:

تهدف شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق فرص أفضل للاستثمار في قطاع الصادرات المصنعة في البلدان النامية ولاسيما في الاقتصادات ذات الموارد المالية المحدودة بطريقة تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي متواصل فيها، ومن هنا بهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدل نمو الصادرات المصنعة في عدد من البلدان النامية خلال المدة 1985-2015.

فرضية البحث:

يعتمد البحث عن فرضية مفادها أن الأستثمار الاجنبي المباشر يسهم في رفع معدل نمو الصادرات المصنعة في البلدان النامية وذلك يعتمد على طبيعة القطاعات الاقتصادية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار.

منهج البحث:

1- **اسلوب الدراسة:** اعتمد البحث في منهجه على اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع والاسلوب الكمي الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي في الدراسة.

2- **المدة الزمنية:** تضمنت الدراسة مدة زمنية مداها واحد وثلاثون عاماً 1985-2015.

3- **اختيار البلدان النامية موضوعة البحث:** من أجل اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي من الدراسة اختيرت عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا وهي (مصر، المغرب، تونس، الأردن، تركيا، اندونيسيا، ماليزيا والباكستان)، أما عن سبب اختيار هذه البلدان فذلك يعود للآتي:

1- قطعت شوطاً طويلاً في توظيف شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعها الصناعي.
2- تطور قطاعها الصناعي إلى الحد الذي جعلها تصدر سلع مصنعة.
3- توفر البيانات اللازمة عنها والتي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ الجانب العملي من الدراسة.

المبحث الأول

مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات لأموال أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة أي انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي في دول أخرى، ويكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الاجنبي، أو من بلد الإقامة سواء اكان هذا المستثمر فرداً و شركة و مؤسسة (السامرائي، 2006، 50)، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس اموال للاستثمار من بلد يمتلك هذه الأموال إلى بلد آخر في الخارج مباشرةً للعمل في وحدات صناعية، أو تحويلية، أو انشائية، أو زراعية، أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذا الاستثمار في البلد المضيف (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1987، 140) ، ويعرف أيضاً بأنه الاستثمار الذي يتضمن علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة وسيطرة هيئة مقيمة في احدى الاقتصادات في مشروع مقيم

في اقتصاد آخر (القريشي، 2008، 155)، وترى منظمة التجارة العالمية أن الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً انتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد ادارته(عبد الغفار، 2002، 140). يتضح من التعاريف أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر وهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ويعني ضمنياً ان المستثمر يمارس درجة مهمة من التأثير في ادارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلد الأم.

نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم تولي النظرية الاقتصادية التقليدية اهتماماً بالاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تفترض أن انتقال السلع بحرية بين الاقطار سيجعل انتقال عناصر الإنتاج أمر لا ضرورة له، لذلك تقر النظرية أن قيام التجارة الحرة تنفي الحاجة إلى انتقال رأس المال بين الدول، إلا أنه مع ظهور الشركات الدولية وانتشارها في العصر الحديث، وما نتج عنها من تغيرات مثيرة في انماط الأعمال بين الدول وفي تركيبة الاقتصاد العالمي، اثبتت نظرية التجارة الدولية ان دورها محدود للغاية في تفسير التطورات التي يشهدها ميدان الأعمال والاستثمارات الدولية، لاسيما وإن الاستثمار الأجنبي أصبح بأحجام كبيرة ومتعددة ومتنوعة تنتقل في بقاع الأرض بأشكال مختلفة، وتعددت صور الشركات متعددة الجنسية التي أثرت تأثيراً كبيراً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. ومن هذه النظريات التي تناولت هذا الموضوع هي:

أ- نظرية دورة حياة المنتوج:

تربط نظرية دورة حياة المنتوج لـ Vernon بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية، وقد ساهمت هذه النظرية في تقسيم انتقال الصناعات التحويلية الامريكية من التصدير إلى الاستثمار الاجنبي المباشر ونموذج دورة حياة المنتوج تأسس بشكل رئيس على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية، إذ تسهم الاختلافات التكنولوجية بين الدول بدوراً مهماً في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد افترض Vernon ان الميزة النسبية التي تتمتع بها احدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن ان تنتقل من دولة لأخرى عبر الزمن لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة(محمد، 2010، 28)، وقد أشار فيرنون في نظريته إلى أن اختيار الشركة بين التصدير والإنتاج في الخارج يعتمد على المرحلة الدورية التي يقع فيها المنتج، وتتضمن دورة حياة المنتوج المراحل التالية (عباس، 2003، 165-170).

مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي:

يتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وانتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث. إلا أن إنتاج السلعة يظل محل اختبار حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود أفعال المستهلكين الأوائل، فإذا لاحظت الشركة ان الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

مرحلة النمو والتصدير:

خلال هذه المرحلة يزداد الطلب على السلعة كثيراً وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة قبل ان تفقد قدرتها على المنافسة، إذ يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع.

مرحلة نضوج السلعة:

تتميز هذه المرحلة باستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج، مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، ليصبح السوق المحلي متشبعاً منها، أما في الأسواق الخارجية فقد يتعرض وضع الشركة للتهديد بسبب المنافسة أو بسبب قيود لحماية التي تفرضها الدولة المستوردة، مما يدفع الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في اسواق التصدير نفسها لتقوية مركزها الاحتكاري.

مرحلة الانحدار والتدهور:

مع مرور الزمن يصبح أمر تقليد السلعة من جانب المنتجين في الدول الأجنبية وارداً، وعندئذ تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجياً حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض حجم المبيعات، فتعمل الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل تغير شكل السلعة، وأحجامها، والوانها وأسعارها... وغير ذلك، بهدف البقاء في السوق لأطول مدة ممكنة (محمد، 2012، 30).

ب-نظرية الميزة الاحتكارية

يتطلب عرض نظرية الميزة الاحتكارية التمييز بين الاستثمار الأجنبي الأفقي والاستثمار الأجنبي العمودي، فالاستثمار الأجنبي الأفقي يعتبر تنويع جغرافي لخطوط إنتاج الشركة، ويحصل عند قيام الشركة المستثمرة بإنتاج المنتوجات نفسها التي تنتج في البلد الأم، أما الإنتاج الأجنبي العمودي فهو لجوء الشركة المستثمرة لدولة أجنبية لإنتاج سلع وسيطة تستعملها في عملية الإنتاج المحلية (وهو ما يمثل تكامل عمودي خلفي) أو استثمار لإنتاج وتسويق منتوجاتها بدقة واحكام

للمشتري النهائي (ويعرف بالتكامل العمودي الأمامي) مثل تأسيس مصنع تجميع أو فرع مبيعات (القريشي، 2008، 161). تفترض نظرية الميزة الاحتكارية ان الشركة المستثمرة تمتلك ميزات تنافسية تمكنها من تجاوز الحدود الوطنية والعمل في دول أجنبية، وتسمح لها بتحقيق أرباح أكثر من الشركات المنافسة في الدولة، نتيجة انفرادها بميزات لا تتوفر في الشركات الأخرى في الأسواق المفتوحة، وتقع الميزات الاحتكارية للشركة المستثمرة بالخارج ضمن نوعين (الصرف، 2001، 187-188):

- **المعارف المتميزة:** تتضمن المعارف المتميزة جميع المهارات غير الملموسة التي تمتلكها الشركة وتعطيها ميزة تنافسية متى ما قامت بعمليات الإنتاج مثل التكنولوجيا أو المهارات الادارية والتنظيمية والمهارات التسويقية وغيرها.
- **احتكار القلة:** ان الشركات التي تستثمر مباشرة استثماراً اجنبياً هي شركات كبيرة في صناعات محتكرة تتصف بهيمنة عدد قليل من الشركات، وبسبب وجود الشركات الاحتكارية في نفس الصناعة هي جوهر احتكار القلة، وهي أيضاً مصدر السلوك الاحتكاري المميز، وتحصل الشركات الاحتكارية على أرباح احتكار بسبب عوائق وقيود الدخول التي تمنع الشركات الجديدة من الدخول في الصناعة.

ت- النظرية الانتقائية:

ساهم النموذج الانتقائي للاستثمار الأجنبي لـ John Dunning عام 1988 في تفسير الاستثمارات المتناظرة بالاعتماد على ما أسماه بـ Paradingm Oli، وطبقاً لهذه النظرية فإن اتخاذ قرار القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تحقق ثلاثة شروط للشركة هي (Mucchielli, 2005, 259):

- **مزايا تمتلكها الشركة Ownership advantages**: فالشركة يجب أن تمتلك أحد المزايا الاحتكارية مقارنة بالشركات المحلية في البلد المضيف تمكنها من تجنب المنافسة، وتتمثل هذه المزايا في امتلاك الشركة أصولاً غير منظورة مثل التسويق، والتمويل، والمعرفة الفنية والتكنولوجية المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، وسهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج، ووفورات الحجم.
- **مزايا الموقع Location advantages**: كالتمركز في موقع أجنبي يكون أكثر ربحية من العمل في موقع محلي، وتنجم مزايا الموقع عن اختلاف أسعار ونوعية المدخلات وتكاليف النقل، واتساع حجم السوق، وبنية أساسية مناسبة، واستقرار سياسي، وحوافز استثمار مختلفة.
- الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية Internalization advantages يمكن للشركة المستثمرة ان تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث

يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وانفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص (الهادي، 2010، 26-27).

ث-نظرية المحفظة الدولية للاستثمار

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال كعامل إنتاج، وتبين فروقات أسعار الفائدة هي السبب وراء تحركات رأس المال، الذي ينتقل من الدول ذات معدلات الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات معدلات الفائدة المرتفعة، وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على كون الشركات تتخذ قرارات الاستثمار بناءً على الموازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وتكلفته الحدية، فإذا كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم، مع افتراض تساوي التكلفة الحدية فهذا يمثل حافز للاستثمار في الخارج (محمد، 2010، 26-27).

المبحث الثاني

العرض المرجعي والدراسات لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات المصنعة:

لقد ارتأينا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

ففي عام 2008 أوضح بعداش في دراسته عن الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره في الاقتصاد الجزائري بأن الاعتماد على التمويل الخارجي في تحقيق تنمية اقتصادية دائمة وبمعدلات مقبولة أمر تعتريه عدد كبير من الصعوبات والانتقادات لذا يتطلب الأمر انتقاء مصادر تمويل خارجية خالية من الآثار السلبية، لذا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجية التي تخلو من المشاكل وله آثار ايجابية في الاقتصاد المحلي على اعتبار ان صادرات الجزائر من النفط الخام تشهد تقلبات متكررة في اسعارها منذ عام 1986، وذلك أدى إلى خفض حصيلة الدولة من العملات الصعبة، فضلاً عن أن الجزائر قد شهدت ازمة مالية خارجية حادة منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي والتي الحقت أضرار كبيرة في مؤسساتها الصناعية لذا سعت الحكومة الجزائرية إلى جذب مزيد من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر وعملت على ازالة كافة القيود التي تحول دون تدفقها وقدمت لها مختلف انواع التسهيلات والحوافز لتوطينها في البلد المذكور وهذا الأمر عكس أثره في زيادة صادرات البلد من مختلف انواع السلع المصنعة وتحسن وضع رصيد ميزانها التجاري خلال المدة (1996-2005) حتى أنه حقق فائضاً مالياً خلال المدة

المذكورة (بعداش، 2008) ، وفي عام 2009 أوضح سلمان في دراسته عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الميزان التجاري الصيني بأن هذا الاستثمار قد حظي باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين منذ ظهور أفكار الكلاسيك اللذين تناولوا في أدبياتهم أهم دوافعه ومحدداته في الدول النامية والمتقدمة نظراً لما يحققه هذا الاستثمار من فوائد وفي مجالات عديدة منها خلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا الحديثة ولما له من آثار في متغيرات الاقتصاد الكلي وفي الصادرات المصنعة والميزان التجاري بشكل خاص فضلاً عن الدور الذي يسهم في تطوير بقية القطاعات، وقد ركز الباحث في دراسته على الصين بسبب ارتفاع قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها وهي تستحوذ على اعلى نسبة من هذا الاستثمار بين الدول النامية، وذلك أدى إلى رفع معدل نموها الاقتصادي وحجم صادراتها المصنعة التي ازدادت من 21.390 مليار دولار عام 1984 إلى 62.091 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 148.797 مليار دولار عام 1995 وإلى 249.2 مليار دولار عام 2000 وإلى 438.4 مليار دولار عام 2003، وقد أوضح الباحث في دراسته بأن الصادرات المصنعة الصينية ذات التقنيات الالكترونية قد أخذت بالزيادة بشكل مطرد وهي من أجهزة الاتصالات والحواسيب الإلكترونية، وهذا يدلّ على أن السياسة الاستثمارية الصينية تهدف باستمرار إلى توجيه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو إنتاج السلع المصنعة ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (سلمان، 2009، 151-174)، وفي عام 2010 أوضح Kamla-Raj في دراسته عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في اداء الصادرات في الهند بأن الصادرات هي الوسيلة الرئيسة التي يتم من خلالها توريد العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيرادات ومن مختلف أنواع السلع والخدمات، واشار في دراسته بأن نجاح أي بلد في مجال التصدير فذلك يدل على قدرة البلد المعني في رفع معدل نموه الاقتصادي وذلك يسهم في زيادة قدرته على تطوير صادراته المصنعة إلى الحد الذي يصبح قادراً على المنافسة في السوق الدولية وتحقيق قيمة مضافة عالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فذلك يتطلب تطوير الأنشطة الانتاجية الموجهة نحو التصدير المصنع وتوظيف مدخلات إنتاجية حديثة من وسائل التكنولوجيا والمهارة، واوضح الباحث بأن الوسيلة الاساسية لتحقيق هذا الهدف هو جذب مزيد من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذا الشأن اقدمت حكومة الهند نحو استقدام هذا النوع من الشركات بدلاً من الاعتماد على الديون وخدمتها التي أرهقت ميزانية الدولة على اعتبار ان الاستثمار المذكور هو أحد وسائل استقدام رؤوس الأموال

والتكنولوجيا الحديثة وتوظيف الأيدي العاملة وجذب المهارات الحديثة وتقنيات الإدارة وعدها الباحث بأنها أحد أهم الوسائل التي تحل مشاكل انخفاض الدخل في الهند ونقص المدخرات المحلية وقلة الاستثمارات فيها، فضلاً عن دوره في التوسع في الإنتاج المصنع والموجه نحو التصدير وزيادة فرص توريد العملات الأجنبية ومشاركة الهند في الأسواق الدولية والتخصص في الإنتاج فضلاً عن المكاسب الأخرى التي تتحقق من هذا النوع من الصادرات، واستشهد الباحث بدور شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول التصنيع الحديث ومنها سنغافورة وهونك كونك وتايوان التي انعكس أثرها في زيادة معدل نمو صادراتها المصنعة ومن ثم تنميتها الاقتصادية حتى أنها أصبحت جزء من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن أجل ان تصل الهند إلى المستوى المذكور أكد الباحث أنه على الهند أن تقوم بعدد من الاصلاحات في متغيرات اقتصادها الكلي وإجراء التعديلات اللازمة في هياكلها الإنتاجية (Raj, 2010)، وفي عام 2011 أوضح Anonymous في دراسته عن الاستثمار الأجنبي المباشر واداء الصادرات المصنعة في الهند بأن الميزة النسبية التي تتمتع بها الهند وعدد كبير من البلدان النامية لن تسهم وبدور كبير في زيادة قيم صادراتها من السلع المصنعة لأسباب عديدة منها أن الميزة المذكورة لن تسهم سوى في تشجيع صادرات الهند من المنتجات الأولية فضلاً عن أن أغلب العمالة الهندية هي غير ماهرة لذا فإن هذا الأمر يتطلب منها ضرورة الانتقال إلى أنشطة جديدة أكثر تقدماً في إنتاج سلع مصنعة موجهة نحو التصدير وذلك يتطلب مدخلات كبيرة من التكنولوجيا والمهارة وتطوير عمل المؤسسات المحلية أو عن طريق جذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أنشطة التصنيع الموجهة نحو التصدير، ومن هذا الشأن سعت الهند منذ عام 1991 إلى استقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في اطار سياسة حرة لهذا النوع من الاستثمار الذي أدى بدوره إلى تحقيق ارتفاع كبير في جذب تدفقات اضافية من هذا النوع من الاستثمار إلى الهند الذي وظف في إنتاج سلع مصنعة موجهة نحو التصدير، وقد وجد الباحث في دراسته العملية بأن تأثير الشركات المذكورة كان معنوياً وايجابياً في صادراتها المصنعة، وأوصى بضرورة تعزيز هذا النوع من الصادرات من خلال تعزيز دور الشركات المذكورة لأنها أسهمت وبدور كبير في تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد وعلى المدى الطويل (Anonymous, 2011)، وفي عام 2012 أوضح Muzurura وآخرون في دراستهم عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات في زيمبابوي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي الذي يسهم في زيادة صادرات البلد التي هي القناة

الرئيسة لتوريد العملات الأجنبية إلى البلد المذكور لعدم كفاية رؤوس الأموال المحلية فيه وتراكم مشاكل الديون الخارجية، لذا فإن تدفقات هذا الاستثمار والموجهة نحو التصدير المصنع أدت إلى توسيع القدرة الانتاجية للبلد وخفض تكاليف الإنتاج والحصول على وفورات الحجم وزيادة القدرة التصديرية، فضلاً عن نقل التكنولوجيا الحديثة والكفاءات والمعرفة والإدارة والتسويق، ويسهم هذا النوع من الاستثمار بدوراً مهماً في زيادة الاستثمار المحلي وتعزيز التجارة الدولية وزيادة المدخرات المحلية وذلك يعني تصحيح موقف ميزان المدفوعات، ويؤكد الباحث بأن هذا النوع من الاستثمار يسهم في ربط الاقتصاد المحلي في القرية المعولمة (Muzurura & others, 2012)، وفي عام 2012 نشر Wongpit دراسة عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات المصنعة في تايلند أوضح فيها بأن تايلند حققت معدلات نمو سريعة في صادراتها المصنعة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي على الرغم من أنها شهدت أزمة مالية اسيوية عام 1987 إلا أنها استمرت في إنتاج السلع المصنعة الموجهة نحو التصدير وبمعدل نمو بلغ 12% سنوياً بعد الأزمة بعد أن كان معدل نموها 20% سنوياً خلال المدة التي سبقت الأزمة، وأوضح الباحث بأن هذه الدولة استخدمت عدة عوامل في تحقيق هذا المعدل لنمو صادراتها المصنعة منها زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج وسياسات سعر الصرف والتعريفات الجمركية، إلا أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها الدور الكبير في تحقيق النتائج المذكورة حتى أنها تفوقت على جميع دول الآسيان في هذا المجال، وقد ركزت تايلند على إنتاج سلع كثيفة العمل وتمكنت من الحفاظ على القدرة التنافسية لصادراتها المصنعة وعلى المدى الطويل، ساهم في ذلك سعيها في تحسين بيئة الاستثمار المحلي وتوفير المناخ الملائم لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ساهمت في تدريب وتطوير الأيدي العاملة المحلية فضلاً عن أنها طورت البنى التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية ومنحت حوافز تشجيعية للاستثمار الأجنبي منها خفض الضرائب والتعريفات على الصادرات والاستيرادات وانشاء مقاطعات واسعة للاستثمارات المذكورة حتى أصبحت هذه العوامل وسائل مشجعة للاستثمار الأجنبي الذي أدى إلى تعزيز كثافة عنصر رأس المال وعزز أيضاً صناعاتها المحلية ولاسيما من السلع المصنعة المخصصة للتصدير، وأوضحت دراسته العملية خلال المدة 1999–2010 نتائج الاختبار العملي تفوق متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة قيم الصادرات المصنعة فضلاً عن دوره في رفع نموها الاقتصادي خلال المدة المذكورة (Wongpit, 2012)، وفي عام 2012 أوضحت محمد في دراستها عن أثر الاستثمار الأجنبي

المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي بأن أهمية هذا النوع من الاستثمار تتمثل في اعطاء قوة دافعة للاقتصاد المحلي من خلال تحسين قدرته على التعامل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الانتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار ذو كفاءة عالية وارتباط قوي مع الاقتصاد العالمي، وأوضحت الباحثة بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية يحقق عدد من المميزات منها مصدر أساسي للموارد المالية ومصدر للمعرفة والخبرات الإدارية وتوطين التكنولوجيا وزيادة القدرة التصديرية للسلع المصنعة في الدولة المضيفة وخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب الأيدي العاملة المحلية وقد اوضحت الباحثة أيضاً دور هذا النوع من الاستثمار في زيادة قدرة البلد على إنتاج وتصدير السلع المصنعة مركزة في ذلك على دور الشركات متعددة الجنسية في امداد الدولة المضيفة بالتكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية والتمويل اللازم لشراء مصانع والآلات جديدة وذلك يعتبر ذات أهمية كبيرة في إنتاج وتصدير مختلف أنواع السلع المصنعة لخبرة هذه الشركات في تسويق هذا النوع من السلع إلى جهات مختلفة في الأسواق العالمية (محمد، 2012)، وفي عام 2013 أوضح بوجمعة في بحثه عن سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر والتي شهدت تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة، ساهمت في ذلك موجات العولمة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي الكبير، مما دفع أغلب البلدان النامية لاستقطابه باعتباره أحد الآليات الأساسية لتحقيق الاصلاح والنمو الاقتصادي وتطوير الصادرات المصنعة لما لهذا الاستثمار من مزايا تتمثل في التقنية العالية واستحداث فرص عمل والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية من خلال تطوير الهياكل الانتاجية في اتجاه التنوع والتشابك وتطوير علاقات الإنتاج وبما تسهم في تطوير إنتاج السلع المصنعة لأن التصنيع ولاسيما من السلع ذات الآفاق التصديرية هو المحرك الأساس للنمو الاقتصادي في المجتمع، على اعتبار ان التصدير منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، وذلك يعزز مكانة ميزانية الدولة من العملات الأجنبية فضلاً عن أن التصدير هو شكل من أشكال الدخول إلى الأسواق العالمية والذي يسهم بدور مهم في زيادة الاستثمار المحلي واستقطاب مزيد من شركات الاستثمار الأجنبي التي تمارس عملها في انشاء مصانع جديدة وبنى تحتية في البلدان النامية وذلك يعزز من تنميتها الاقتصادية (بوجمعة، 2013)، وفي عام 2013 أوضح عباس في دراسته عن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة 1990–2010 بأن مصر بوابة أفريقيا والشرق

الأوسط والتي تطمح دائماً إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، لذا فقد عملت على رفع كفاءة نظامها المالي والمصرفي وهيأت المناخ الملائم لجذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر وعرضت مزيد من الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمار العربي، وخلال المدة 1990–1996 احتلت مصر المرتبة الثانية من بين دول الوطن العربي كبلد مضيف للاستثمار الأجنبي إذ تدفق إليها نحو 3695 مليون دولار واحتلت المرتبة الرابعة في قائمة الدول النامية من حيث مؤشر اهمية الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر من مجموع الاستثمار على مستوى العالم 0،35% عام 1990 وارتفعت هذه النسبة إلى 0.51 % عام 2010. إن حصيلة ذلك أدى إلى زيادة قيم صادراتها من السلع المصنعة من 8556 مليون دولار عام 1990 إلى 10442 مليون دولار عام 1991 أي بنسبة نمو سنوي قدرها 22% وبلغت القيمة المذكورة 12025 مليون دولار عام 1995 أي بنسبة نمو سنوي قدرها 4.3%، وارتفعت إلى 14478 مليون دولار عام 2000، بنسبة نمو سنوي قدرها 10.9% وإلى 25295 عام 2005 بنسبة نمو سنوي قدرها 15.6% ثم إلى 50.245 مليون دولار عام 2010 بنسبة نمو سنوي 12.7% (عباس، 2013، 101–105). واوضحت دراسة Mahmoodi & Mahmoodi عام 2016 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مجموعة من البلدان الآسيوية النامية ومجموعة أخرى من البلدان الأوروبية المتقدمة وفي هذه الدراسة استخدم الباحث نموذج Panel-Vecm للسببية بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ومنها تبين بأن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الأساسية في زيادة معدل نمو الصادرات المصنعة في كلا المجموعتين من الدول، وفي هذه الدراسة أوضح الباحثان بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي من السياسات الهادفة لزيادة صادرات البلد المضيف، فضلاً عن كونها وسيلة لدعم التنمية والنمو الاقتصادي، وفي المؤتمر الذي نظمته الامم المتحدة عن البلدان الأقل نمواً BPOA اعلنت فيه بأن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات المصنعة في البلدان النامية له دور كبير في رفع معدل النمو الاقتصادي فيها، ويعد أيضاً مصدراً للتمويل ويسهم في تحسين الناتج الحقيقي، وفي هذا الشأن جرت عدة دراسات تجريبية حول العلاقة بين المتغيرين ومنها دراسة Katircioglu عام 2009 التي أوضحت العلاقة المعنوية والايجابية بين هذين المتغيرين في الاقتصادي التركي خلال المدة 1970–2005، وركز الباحثان في دراستهم على الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي بالتطبيق على مجموعتين من

البلدان النامية إذ أوضحا فيها بأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي هي علاقة مهمة في مجال الاقتصاد الدولي وهذه العلاقة تعد ذات اهمية استثنائية بالنسبة للبلدان النامية لأنها تعاني من عدد كبير من المشاكل الاقتصادية لذا فإن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلدان المذكورة يعد المصدر الرئيسي لتوريد العملات الأجنبية إليها لكون هذا النوع من الاستثمار يتمتع بدرجة عالية من الاستقرارية ولا يتقلب مع الدورات الاقتصادية لذا بات من الضروري توظيف هذا النوع من الاستثمار في البلدان النامية واعتباره أحد أهم السياسات الأساسية فيها لدعم تنميتها ونموها الاقتصادي لأن هذا النوع من الشركات تسهم في زيادة الصادرات المصنعة التي تواجه طلباً أجنبياً كبيراً يفوق الطلب المحلي وذلك يعد مصدراً للتمويل ودخول التكنولوجيا المتقدمة ومن خلاله سيكون البلد المضيف قادراً على المنافسة في الأسواق الدولية، وأوضح الباحثان في الجانب العملي من الدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بالتطبيق على 7 بلدان نامية أوربية و8 بلدان اسيوية نامية، ومنها تبين وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين كلا المتغيرين وخلال مدد مختلفة في دول عينة الدراسة (Mahmoodi & Mahmoodi, 2016).

المبحث الثالث

التقدير الاحصائي والتفسير الاقتصادي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات المصنعة في دول عينة الدراسة للمدة 1985-2015

يعبر النموذج الاقتصادي القياسي عن مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تمثل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وفي نفس الوقت تمثل الواقع بشكل صحيح ومبسط إذ يكون الهدف من إعداد النموذج هو تقدير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية بغية التنبؤ بها أو تحليل الهيكل الاقتصادي لبلد ما أو لقطاع معين أو بقصد تقييم سياسة اقتصادية معينة (بخيت وفتح الله، 2009، 22)، وتمثل النظرية الاقتصادية الأساس في بناء النماذج القياسية التي تهدف إلى اختبار صحة فروض النظرية الاقتصادية من خلال قياس تأثير عدد من المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد باستخدام قيم عددية تعمل على مساعدة الباحث في تفسير حركة المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها في المتغير المعتمد، ومن ثم يمكن من خلالها التنبؤ باتجاهات هذه المتغيرات في المستقبل، وهذا الأمر يساعد متخذ القرار الاقتصادي في تحديد سياساته المستقبلية (السيفو، 1988، 22-28). يمر النموذج القياسي بعدة مراحل، وتعد

مرحلة توصيف النموذج أهم مرحلة فيه إذ يتم فيها تحديد متغيرات النموذج التي تقسم على متغيرات داخلية والتي تتحدد قيمتها من خلال النموذج ومتغيرات خارجية مستقلة وهي المتغيرات التي تتحدد قيمتها خارج النموذج، كما ويتوقف نوع الصيغة الرياضية للنموذج (خطية أو غير خطية) على ما تقترحه النظرية الاقتصادية أو ما أثبتته الدراسات التطبيقية في تحديد العلاقة بين المتغيرات الداخلة في بناء النموذج والتوقعات المسبقة حول إشارة وحجوم المعلمات المقدرة التي تعد بمثابة اختبار نظري يعتمد عليه في تقييم نتائج التقدير (chang, 1984, 7-10)، وفي موضوع دراستنا المتعلق في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات المصنعة في عدد من البلدان النامية، فإن العديد من الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يؤكدان على أن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات توصيفاً للنموذج القياسي المستخدم في تقرير الظاهرة موضوعة البحث وكالآتي:

1- **المتغير المعتمد:** لقد تم الاعتماد على قيم الصادرات المصنعة (Y) مليار دولار بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير.

2- **المتغيرات المستقلة:** يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في زيادة قيم الصادرات المصنعة بالإضافة إلى تأثيره في عوامل ومتغيرات اقتصادية أخرى لها أثر واضح في زيادة قيم الصادرات المصنعة ومنها قيم الناتج الصناعي المحلي، قيم الاستثمار المحلي، معدل التضخم، سعر الصرف الأجنبي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

لذا فإن الشكل الرياضي للنموذج هو:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6)$$

يمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل الآتي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + Ui$$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها واحد وثلاثون عاماً (1985-2015) وقد جمعت المتغيرات المذكورة بالدولار ولأغراض التقدير والتحليل تم تطبيق نموذج قياسي بثلاث صيغ هي (الخطية، واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية)، وقد استخدم اسلوب الانحدار الخطي المتعدد وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيرة، وتم اختيار أفضل الصيغ goodness of fit التي اجتازت الاختبارات الاحصائية (R^2 – t - F) والقياسية (D-W, klein)، وبمستوى معنوية 5% وقد اعتمدنا في هذا الجزء من البحث على حالة الربط بين الاسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات المصنعة في ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية ونظريات التجارة الخارجية وباستخدام الأسلوب الاحصائي ونظرية الاقتصاد القياسي في القياس والتحليل.

يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي في دول عينة الدراسة وكما في الجدول الآتي:

تشير نتائج الجدول 1 إلى معنوية متغير قيم الاستثمار الأجنبي المباشر X_1 وبتأثير ايجابي في قيم الصادرات المصنعة في كل من مصر واندونيسيا وقد بلغت مرونته بـ 0.293(*) و 0.150(**) في كلا الدولتين، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع نتائج دراسة Muzurura, 2012 التي أوضح فيها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم مصادر التمويل الخارجي الذي يسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للبلد وخفض تكاليف الإنتاج والحصول على وفورات الحجم وزيادة القدرة التصنيعية والتصديرية للسلع المصنعة لكونه يسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والكفاءات والمعرفة العلمية إلى البلد المضيف (Muzurura & others, 2012)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير قيم الإنتاج الصناعي X_2 وبتأثير ايجابي في قيم الصادرات المصنعة في كل من المغرب وتونس والأردن وتركيا واندونيسيا والباكستان بمرونة بلغت 1.462 و0.319 و0.582 و0.165 و 0.268 و 0.046، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر قد أسهمت وبدور فعال في تطوير مختلف أنواع الفروع الصناعية المحلية في الدول المذكورة من خلال تزويدها بأحدث أنواع التكنولوجيا والابتكارات الحديثة والاختراعات العلمية وساهمت في تدريب كوادرها الصناعية، الأمر الذي عكس أثره في زيادة الكميات المنتجة من سلعها المصنعة ذات الآفاق التصديرية (الشرع، 2006، 42)، وأظهرت نتائج الجدول المذكور المعنوية غير الإيجابية لمتغير قيم الإنتاج الصناعي في التأثير في قيم الصادرات المصنعة في مصر وبمرونة بلغت 0.671 والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يمكن سبب ذلك في أن أغلب أنواع الإنتاج الصناعي في مصر لا يصدر وإنما يستهلك محلياً، الأمر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم في زيادة قيم الصادرات المصنعة في البلد المذكور، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير قيم الاستثمار المحلي X_3 وبتأثير ايجابي في قيم الصادرات المصنعة في كل من مصر وتونس وماليزيا والباكستان بمرونة بلغت 0.806 و 0.599 و 0.026 و 0.030، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن الأموال الأجنبية أسهمت وبدور ايجابي في رفع معدلات نمو الاستثمار المحلي في البلدان المذكورة لأنها تصطحب معها تكنولوجيا حديثة تحفز بواسطتها الاستثمار المحلي على إنتاج سلع مصنعة ونصف مصنعة ومواد أولية لمختلف العمليات الإنتاج اللازمة لإنتاج سلع مصنعة موجهة نحو التصدير، يرافق ذلك استجابة الاستثمار المحلي للابتكارات الحديثة التي تتمتع بها الشركات متعددة

(*) تحسب المرونات في الدوال اللوغاريتمية المزدوجة بالطريقة الآتية: $ep = B_i$

(**) تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الآتية: $ep = B_i \frac{\bar{x}}{\bar{y}}$

الجنسية مما يكون له أثر واضح في زيادة قيم الاستثمار المحلي لوجود فرص جديدة للربح الذي يسوق إلى البلدان الأجنبية (حميد، 2005، 25)، وأوضحت نتائج الجدول السابق معنوية المتغير المذكور وبتأثير غير ايجابي في قيم الصادرات المصنعة في تركيا وبمرونة بلغت 0.384، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الجزء الأكبر من قيم الاستثمار الصناعي يوجه نحو إنتاج سلع غير مصنعة مثل السلع الزراعية أو أن تكون سلع تتسم بإقبال كبير في الداخل لانخفاض أسعارها مقارنةً بنظيرتها من السلع الأجنبية، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير معدل التضخم X_4 وبتأثير إيجابي في قيم الصادرات المصنعة في كل من المغرب والأردن واندونيسيا والباكستان وبمرونة بلغت 0.535 و0.090 و 0.455 و 0.013، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعزى سبب ذلك في أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى رفع معدلات الادخار وقد أكدت العديد من الدراسات في هذا الشأن أن التمويل التضخمي يصاحب دائماً عمليات النمو الاقتصادي كما هو الحال في اليابان خلال المدة 1933–1935 فضلاً عن تجربة الهند في خطتها الخمسية للمدة 1951–1956 إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين على أن معدلات التضخم المرتفعة نوعاً ما تعد ضرورية لأن أثرها ينعكس عادةً في معدلات الادخار والاستثمار وذلك يعكس أثره في زيادة معدلات الانتاجية والفائض من السلع المصنعة التي تخصص للتصدير (المرتضى، 2006، 83)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقيت دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج الجدول السابق معنوية متغير سعر الصرف الأجنبي 5X وبتأثير ايجابي في قيم الصادرات المصنعة في كل من مصر وتركيا واندونيسيا وماليزيا وبمرونة بلغت 0.477 و0.521 و 1.752 و 0.205، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أنه عندما يرتفع سعر صرف عملات الدول المذكورة فذلك يعني انخفاض القيمة الخارجية لعملاتها وبذلك تصبح السلع المصنعة المحلية رخيصة الأثمان في الأسواق الخارجية لذا تزداد الكميات المطلوبة منها وترتفع قيم صادراتها وذلك يؤدي إلى زيادة عوائد البلد من العملات الأجنبية التي تحفز الاستثمار في قطاع التصنيع المخصص لغرض التصدير (الفخري، 2006، 114)، فيما أوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في التأثير في قيم الصادرات المصنعة في كل من تونس والأردن والباكستان بمرونة بلغت 0.426 و 0.076 و 0.036، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن خفض سعر صرف عملات الدول المذكورة يجعل أسعار سلعها المصنعة مقومة بالعملات الأجنبية أعلى من أسعار نظيرتها في الأسواق الأجنبية وبذلك تقل الكميات المطلوبة منها، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير متوسط نصيب الفرد من الدخل 6X وبتأثير ايجابي في قيم الصادرات المصنعة في كل من مصر والأردن وتركيا واندونيسيا وبمرونة بلغت 1.461 و 0.447 و 0.018 و 0.028، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير

خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية إذ تعني الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي زيادة طلبه على السلع المصنعة لاسيما وإن الميل الحدي لاستهلاك الأفراد في الدول المذكورة يكون مرتفع لذا تقل الكميات المصدرة من السلع المصنعة مع كل زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة.

جدول رقم 1

نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الصادرات المصنعة

في دول عينة الدراسة خلال المدة 1985-2015

أنواع الدوال المقدرة	X_6 متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	X_5 سعر الصرف الأجنبي	X_4 معدل التضخم	X_3 قيم الاستثمار المحلي	X_2 قيم الناتج الصناعي	X_1 قيم الاستثمار الأجنبي المباشر	Xi	الدول/ الاختبارات
لوغاريتمية مزدوجة	1.461	0.477	0.127	0.806	−0.671	0.293	Bi	أولاً: مصر
	7.30	1.94	1.05	3.22	−2.40	4.66	t*	$\bar{R}^2$ = 0.88 F = 38.29 D-W = 1.361
لوغاريتمية مزدوجة	0.254	0.120	0.535	−0.109	1.462	0.537	Bi	ثانياً: المغرب
	0.62	0.71	1.76	−1.12	2.70	1.36	t*	$\bar{R}^2$ = 0.91 F = 52.52 D-W = 1.051
شبه لوغاريتمية يمين	−7.562	−3.637	0.249	5.152	2.741	1.767	Bi	ثالثاً: تونس
	−0.81	−4.23	0.12	1.96	4.80	1.32	t*	$\bar{R}^2$ = 0.94 F = 18.72 D-W = 1.986
لوغاريتمية مزدوجة	0.447	−0.076	0.090	−0.248	0.582	0.017	Bi	رابعاً: الأردن
	1.73	−1.83	3.31	−0.87	8.79	0.07	t*	$\bar{R}^2$ = 0.79 F = 76.98 D-W = 2.46
شبه لوغاريتمية يسار	0.112	0.132	−0.069	−0.234	0.101	0.39	Bi	خامساً: تركيا
	7.25	1.85	−0.58	−2.35	3.00	0.6	t*	$\bar{R}^2$ = 0.93 F = 17.59 D-W = 1.723
خطية	0.029	2.764	0.457	−1.623	0.270	1.888	Bi	سادساً: اندونيسيا
	3.55	2.65	2.06	−0.60	2.00	1.78	t*	$\bar{R}^2$ = 0.96 F = 14.7 D-W = 1.127
شبه لوغاريتمية يمين	0.028	0.188	−0.121	2.451	−9.910	7.74	Bi	سابعاً: ماليزيا
	0.16	3.08	−0.04	1.85	−1.25	1.06	t*	$\bar{R}^2$ = 0.85 F = 30.5 D-W = 1.76
شبه لوغاريتمية يمين	−2.861	−3.110	1.117	2.600	3.951	1.711	Bi	ثامناً: الباكستان
	−0.99	−2.92	3.81	6.68	1.92	0.72	t*	$\bar{R}^2$ = 0.93 F = 17.03 D-W = 1.007

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في قيم الصادرات المصنعة في دول عينة الدراسة خلال المدة 1985-2015.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها زيادة قيم الصادرات المصنعة في بلدان عينة الدراسة لارتباطه بالتجارة الخارجية ضمن آليات التوازنات الدولية، إلا أن الدور الذي يؤديه هذا الاستثمار يعتمد على طبيعة القطاعات المستوعبة له والمهارات المتقدمة فيه ونوعية الحوافز الممنوحة له.

2- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أفضل تخصيص في استخدام الموارد الاقتصادية ويعمل على تراكم رؤوس الأموال في الدول المضيفة ويرفع مستوى التقدم التكنولوجي فيها ويطور ويوسع هياكلها الإنتاجية إلى الحد الذي يزيد من قيم صادراتها المصنعة.

3- تواضع دفق شركات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان النامية عينة البحث خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات بسبب السياسات الاقتصادية الخاصة بها، إلا أنها ازدادت منذ عقد التسعينيات إلا أن توجهها على الأغلب كان نحو قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية على حساب تدني نصيب قطاع الصادرات المصنعة منها.

4- ضعف البنية التحتية لقطاع الصادرات المصنعة في دول عينة الدراسة الأمر الذي جعل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر غير قادرة على التوسع في قطاع التصدير المصنع فيها.

ثانيا: التوصيات

1- اعتماد سياسات اقتصادية رشيدة على صعيد الاقتصاد الكلي تعمل على جذب أكبر قدر ممكن من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة وذلك يتطلب توفير البنى التحتية والمناخ الملائم والمؤسسات والتشريعات الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار.

2- التوسع في استخدام سياسة سعر الصرف والعمل على خفض أسعار الفائدة المفروضة على القروض بهدف تمكين رجال الأعمال من توظيف أموالهم في المشاريع المنتجة للسلع المصنعة بدلاً من استثمارها في المجالات العقارية والمضاربة.

3- تدريب وتأهيل الأيدي العاملة الذين سيكونون ضمن كادر العمل مع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لأن رفع مستوى مهارة هذا النوع من قوة العمل يعد أهم وسائل استقدام الشركات الأجنبية في حين أن تدني مهارتها يعني أن الهدف الذي تسعى إليه الشركات المذكورة قد يواجه الفشل.

4- إعداد خرائط واضحة في البلدان عينة الدراسة تتضمن الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمر الأجنبي في قطاع الصادرات المصنعة ونشرها على مواقع شبكات المعلومات الدولية بهدف النهوض بواقع هذا القطاع.

المصادر

اولا: العربية

1- بخيت، حسين علي وسحر فتح الله، 2009، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

2- بعداش، عبد الكريم، 2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الموقع على الانترنيت، www.biblio.univ-alger.dz.

3- بوجمعة، بلال، 2013، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دارسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، الموقع على الانترنيت، http://dspace.univ-tlemcen.dz.

4- حميد، دينا احمد عمر، 2005، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقطار عربية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

5- السامرائي، دريد محمود، 2006، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى.

6- سلمان، احمد هادي، 2009، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الميزان التجاري الصيني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21، الجامعة المستنصرية، الموقع على الانترنيت، https://www.iasj.net.

7- السيفو، وليد اسماعيل، 1988، المدخل الى الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، جامعة الموصل.

8- الشرع، عباس جبار، 2006، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

9- الصرف، رعد حسن، 2001، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار رضا للنشر، دمشق،

10- عباس، صباح نوري، 2013، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة 1990-2010، الموقع على الانترنيت، https://www.iasj.net.

11- عباس، علي، 2003، ادارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

12- الفخري، عمر هشام صباح، 2006، أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الإجمالية والمصنعة في مجموعة بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
13- القريشي، محمد صالح، 2008، المالية الدولية، مؤسسة الواحد للنشر والتوزيع، عمان.
14- محمد، أميره حسب الله، 2010، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
15- محمد، نورية عبد، 2012، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، الموقع على الانترنيت، http://stclements.edu.
16- المرتضى، شيماء محمد نجيب جميل، 2006، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة 1980-2003، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
17- الهادي، سليمان عمر محمد، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

ثانيا: الأجنبية

1- Alpha C. Chang, 1984, Fundamental Methods of mathematical Economics, third Edition, McGraw- Hill, Singapore.
2- Anonmys, 2011, Foreign Direct Investment and manufactured Export performance in India, Indian Journal of finances, volume5, Issue 1. www.indianjournaloffinance.Co.in.
3- Joe Muzurura, M. Sikwila, Talent Nesongano, 2012, The impact of foreign direct investment (FDI) on export growth: Evidence from Zimbabwe, 1980 to 2011, http://www.aabri.com.
4- Kamla-Raj, 2010, Impact of foreign direct Investment on Export performance in India, www.krepublishers.com.
5- Majid Mahmoodi & Elahe Mahmoodi, 2016, foreign direct investment, exports and economic growth evidence from two panels of developing countries, www.tandfonline.com
6- Mucchielli, Jean-Louis, 2005, Thierry Mayer, Economies international, DALLOZ, Paris.